الجملة المقرون بها ان لا تكون طلبية نحو ان اطاعك زيد فسلام عليه ولا مقرونة
بها انه نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قايم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمرا قايم فان
كانت احد هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغني عن ذكرها احالة على المثال وانه
جامع للشروط الثلاثة وظاهر اطلاقه انه ان لم يربط بها الجواب وان كانت جملة
فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه في الشرح وظاهره كغيره انه انما يربط بها
الجواب بعد ان وغيرها من ادوات الشروط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص
ذلك بان وهذا ما جرى عليه المصنف في اوضح والمغنية لا اطلاق لقوله تعالى فاذا
اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون لاكن قال ابو حيان السماع انما ورد
في ان واذا من ادوات الشروط فيحتاج في اثبات ذلك في غيرهما الى السماع
وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا وسعد بعضهم لا تعوض عن الفاء فلا يجتمعان فعلى لا وكلمة او
في عبارته لمنع الخلو ومنا على الغالب كما يشعر به لفظ قد في قولنا وقد يجمع

فصل في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة الاسم بحسب التنكير
والتعريف ضربان فقط نكرة وهو الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس
ولان الشي اول وجوده تلزمه الاسما العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء
الخاصة الا ترى ان الادمي اذا ولد يسمى ذكرا او انثى او انسانا او مولودا او
رضيعا وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب وهو اي الاسم النكرة
ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده كرجل فانه شايع في جنس الرجال
الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني ادم وتعدده في الخارج موجود
شاهد او مقدر وجود تعدده في الخارج كشمس فانها تصدق على المتعدد
لانها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في
الخارج غير هذا الفرد الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد
واما قوله في قوله وكانها لمعان برق او شعاع شموس فباعتبار تجدد الشمس
في كل يوم وخاصتها انها ما تقبل ال المؤثرة للتعريف بها او تقع موقع ما يقبلها
والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها انكر من بعض فانكرها شي ثم متحيز

ثم

ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة
اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي انكر النكرات فاذا دخلت تحت
غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة الى
ما لا يدخل تحته اخص والضرب الثاني معرفة وهو الفرع لما مر وهو ما وضع
ليستعمل في معين وهي ستة اقسام الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول
والمحلى بال والمضاف الى واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود
وتبعه المصنف في الاوضح ولعله انما ترك ذكره هنا لذكره له في باب المنادى كما سيجيء
الاول الضمير ويقال له المضمر ايضا والكوفي يسميه كناية ومكنيا لانه ليس
بصريح والكناية تقابل التصريح وقدمه لانه اعرف المعارف على الاصح بعد اسم الله
ويليه العلم ثم الذي بعده وهكذا الى اخره كما يوخذ من كلامه فيما بعد حيث
عطف بعضها على بعض بثم والمضمر هو ما دل على متكلم كانا او مخاطب كانت
او غايب كهو ولا بد له من مفسر فان كان لمتكلم او مخاطب فمفسره حضور من هو له
او لغايب فمفسره اما معلوم اي متحقق في الذهن نحو انا انزلناه واما مذكور
متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه منازل ولفظا لا رتبة نحو واذ
ابتلى ابراهيم ربه بكلمات او رتبة لا لفظا نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى او
متاخر لفظا ورتبة وهو منحصر في سبعة ابواب ذكرها في المغني والشذور
واعلم ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا فهو معرفة والا ففيه ثلاثة
مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي الاوضح وقيل نكرة مطلقا
وقيل ان كان مرجعه جايز التنكير فهو معرفة نحو جاءني رجل فاكرمته او واجبه
بنكرة نحو ربه رجلا ورب رجل واخيه وعليه جرى في شرح الشذور وهو اي
الضمير اما مستتر ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى
كالضمير المقدر اما وجوبا وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك في ثمانية
مواضع احدها وثانيها المضارع المبدو بالهمزة او النون نحو اقوم ونقوم
ثالثها المضارع المبدو بتاء خطاب الواحد نحو تقوم ورابعها فعل
الامر المسند الى الواحد نحو استقم خامسها افعال الاستثناء كخلا وعدا

Copyright © King Saud University